مقتطف الصحف الصهيونية

الاثنين 13 حزيران 2022

مقالات

"إسرائيل اليوم": تتصاعد التهديدات من لبنان، لكنهم غير متحمسين في إسرائيل

• الرئيس التنفيذي لشركة Eco Energy: "الكهرباء التي سيستوردها لبنان من الأردن يتم إنتاجها من الغاز الإسرائيلي"

بقلم سونيا غورودسكي

"من المفترض أن يبدأ لبنان الذي يعاني من نقص حاد في الكهرباء استيراد الكهرباء من الأردن يُنتج حوالي 80 في المئة منها من الغاز الطبيعي الإسرائيلي، ومن المفارقات أن الأضواء في منزل حسن نصر الله ستضاء باستخدام الغاز الإسرائيلي".

هذا ما قاله مدير عام شركة Eco Energy إيكو إنيرجي للاستشارات الاقتصادية الاستراتيجية والمحاضر في جامعة رايخمنReichman ميت مور لـ" إسرائيل اليوم " بعد رسائل التهديد التي أرسلها زعيم حزب الله نهاية هذا الأسبوع تجاه إسرائيل، مع وصول كاريش إلى مياه إسرائيل الإقليمية، وعليه "يجب منع العدو من إنتاج الغاز في كاريش".

كان من المفترض أن تصل الحفارة التي أغضبت اللبنانيين إلى إسرائيل قبل عامين، ولكن وصولها تأخر بسبب كورونا، والسؤال الواضح لماذا أثيرت القضية مرة أخرى الآن. لعلكم تتذكرون أن رئيس الوزراء اللبناني ورئيس

الجمهورية قالا في وقت سابق من الأسبوع الماضي إن إسرائيل تقوم بـ"استفزاز يمكن أن يشعل التوترات". لكن في الوقت الذي تتصاعد فيه التهديدات من لبنان، لا تبدو إسرائيل متحمسة: تعتقد الشخصيات السياسية والخبراء في سوق الغاز أن الغرض من التهديدات هو خدمة احتياجات حكومة لبنان الانتقالية السياسية وتسريع المفاوضات بين إسرائيل ولبنان الجارية منذ سنتين على المنطقة موضع الخلاف الماضيين.

السياسة والواقع

وبقدر ما يتعلق الأمر بإسرائيل، فقد تمركزت كاريش في منطقة خاضعة لسيطرتها الكاملة، جنوب "الأراضي المتنازع عليها" التي نوقشت في مفاوضات بين إسرائيل واللبنانيين بوساطة أميركية منذ أكثر من عامين. ووفقًا للجيولوجيين، فهذه منطقة ذات إمكانات عالية لاكتشاف الغاز الطبيعي.

ونظرًا لأن هذه منطقة متنازع عليها، فلا يتم حاليًا التنقيب عن الغاز والنفط هناك. فيما يعاني لبنان من أزمة طاقة اشتدت في الآونة الأخيرة بسبب ارتفاع أسعار الطاقة. يقتصر توفير الكهرباء في لبنان على 2-4 ساعات في اليوم، ويتم إنتاج الكهرباء من زيت الوقود والديزل اللذين ارتفعت أسعارهما مؤخرًا عقب الحرب بين روسيا وأوكرانيا.

يوضح مور أن "التصريحات الأخيرة للزعماء في لبنان ونصرالله هي لأغراض سياسية". وبحسب مور "إذا لم يتم حل الخلاف على الحدود البحرية، فإن لبنان لديه ما يخسره، ويرجع ذلك أساسًا إلى التأخير في التنقيب عن الغاز في المربعين 8 و9، حيث ووفقًا للمسوحات الجيولوجية، هناك احتمال لاكتشافات مخزون عالٍ من الغاز. المطالب السياسية من جهة والواقع الاقتصادي من جهة أخرى ".

* * *

"إسرائيل اليوم": من باراك حتى ايزنكوت: الجنرالات ليسوا متفوقين على العاملين المجهولين

بقلم يهودا شليزنجر

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

في خضم عاصفة تمويل دراسة الجنود المسرحين من الجيش، عندما دخل الجنود في معركة بين الائتلاف والمعارضة، دخل عضو كنيست شاب نسبياً يُدعى إيتان غينزبرغ مكتب بني غانتس بفكرة لا يمكن أن يجدها إلا أحد الموظفين الكادحين في الكنيست مثله، حيث يتبين أنه في عمق التحفظات التي قدمها أعضاء الليكود هناك بند يوافقون فيه على زيادة ميزانية تعليم الجنود المسرحين من الجيش إلى 75%.

أبلغ غينزبرغ غانتس بالموضوع، ووقف على منصة الكنيست وقال إنه يدعمه، فيما صوّت معظم أعضاء الليكود، الذين لم يعرفوا القانون بشكل كامل وبالكاد علموا بوجود التحفظ الذي قدمه أحدهم لصالحه، وتم تمرير القانون.

عضو الكنيست أوفير كاتس، الحاصل على المركز 20 على قائمة الليكود، بعد فترة طويلة من التصويتات البارزة مثل ميري ريجيف أو يسرائيل كاتس أو جاليت ديستل عطبريان، طالب وزارة الصحة بالموافقة على تشغيل مركز قسطرة في مستشفى برزيلاي في عسقلان، وبعد صراع طويل، حدث ذلك في مارس الماضي، واليوم تضاعفت فرص شفاء الجنوبيين الذين أصيبوا بجلطة دماغية وكانوا على بعد ساعتين من سوروكا ثلاث مرات.

في هذه الأيام عندما تفوح رائحة الانتخابات بالفعل، تظهر أسماء جنرالات مشهورين مثل غادي إيزنكوت مرة أخرى كمرشحين لدخول النظام السياسي، **فقد حان الوقت لذكر أن الجنرالات المشهورين ليسوا متفوقين على الشخصيات الكادحة في أروقة الكنيست**، وتظهر التجربة أن عدداً غير قليل من الجنرالات فشلوا في السياسة.

يكفي أن ننظر إلى إيهود باراك بالسجل السلبي لأقصر فترة تمكن خلالها من الانسحاب السريع من لبنان، وفشل المحادثات في كامب ديفيد وطابا، وانتفاضة ثانية، والتخلي عن مدحت يوسف (جندي درزي قتل في بداية أكتوبر 2000في نابلس)، ورد فعل ضعيف على الإعدام خارج نطاق القانون في رام الله.

لم يكن باراك الوحيد فقد دعا اللواء (احتياط) يائير غولان إلى منح الرجل الوهمي سادي بن شطريت الحق في إضاءة "شعلة."

من خلال التاريخ المجيد لرئيس الأركان موشيه بوجي يعلون، لم يبق سوى الهوس بالغواصات، وحتى الماس المعاد تدويره، فيما لم يترك غابي أشكنازي بصماته على النظام السياسي.

السياسة مختلفة تماماً عن الجيش، فالسياسي هو مهنة، هذا ليس نظاماً أنت مسؤول عنه والجميع تابع لك. بل أنت بحاجة إلى العلاقات الإنسانية، والرغبة في التسوية، والمرونة، والحيل، والعقل الإبداعي، والأهم من ذلك كله الاستعداد للسباحة في الوحل الغامض دون تصفيق، حان الوقت لجلب المزيد من العمالة المجهولة والعمل الدؤوب والجنرالات الأقل شهرة.

* * *

انتهاء مؤتمر الاستعداد "للجبهة الداخلية الإسرائيلية"

بقلم مفزاك لايف

انعقد مؤتمر الاستعداد "للجبهة الداخلية الإسرائيلية" أمس (الأحد) في مستوطنة "موديعين"، وقد ترأس المؤتمر "قيادة الجبهة الداخلية" بالتعاون مع "مركز الحكم المحلي"، وذلك من أجل تعزيز الشراكة والتكامل بين هيئات الطوارئ في الدولة، وزيادة الوعي العام بأحداث الطوارئ المختلفة، وأهميتها بالنسبة "للجبهة الداخلية الإسرائيلية."

وقد تناول المؤتمر دعم عمل قيادة الجبهة الداخلية جنباً إلى جنب مع الوزارات الحكومية ومنظمات الطوارئ وهيئات وأقسام أخرى في جيش العدو، بهدف تحسين الجهوزية لحالات الطوارئ المختلفة، وتمت مناقشة أهمية ثقافة الاستعداد للطوارئ وحصانة أو مناعة "المجتمع الإسرائيلي"، كجزء من الاستعداد لجميع الأحداث الطارئة، وتم عرض التحديات والثغرات في جهوزية الجبهة الداخلية أمام النشاطات والإجراءات المطلوبة للمستقبل.

فيما حضر المؤتمر وزيرة الداخلية "ايليت شاكيد"، ورئيس الأركان "أفيف كوخافي"، وقائد الجبهة الداخلية اللواء "أوري غوردين"، ونائب وزير الجيش "ألون شوستر"، ورئيس مركز الحكم المحلي "حاييم بيبس"، وقائد الإنقاذ والإطفاء اللواء "إيال كاسبي"، والمدير العام لمنظمة نجمة داود الحمراء "إيلي بين"، ورئيس شعبة العمليات اللواء "عوديد باسيوك"، ورئيس قسم عمليات "الشرطة الإسرائيلية" اللواء "سيغال بار- تسفي."

تناولت الجلسة الأولى نشاطات قيادة الجبهة الداخلية في مواجهة "وباء كورونا" خلال العامين الماضيين، أما الجلسة الثانية فقد تناولت عملية "حارس الأسوار" والاستعدادات للحرب القادمة وعقدت خلالها ورشتان: الأولى تناولت موضوع "ما تعلمنا في الجبهة الداخلية من عملية حارس الأسوار"، والثانية "هكذا ستبدو المعركة المقبلة في الجبهة الداخلية الإسرائيلية"، تلتها محاضرة ألقاها رئيس الأركان "أفيف كوخافي" تناول خلالها المعركة القادمة في لبنان، واستعداد جيش العدو لها، والأخلاق والقانون الدولي في القتال، وأهمية "الجبهة الداخلية الإسرائيلية" والدفاع عنها.

وقال رئيس قسم العمليات اللواء "عوديد باسيوك" في كلمته أثناء المؤتمر": في سيناريو القتال في الساحة الشمالية، يُفضل أن تكون في تل أبيب على أن تكون في بيروت، صحيح أنه في الحرب القادمة ستحدث أشياء ستكون صعبة على الجبهة الداخلية، لكن صمود الجبهة الداخلية مهم للغاية من أجل تمكين الجيش الإسرائيلي من تنفيذ ما استعد له، ومن الصعب تصور ما سيحدث في لبنان، وليس من الصواب ترويع الجبهة

الداخلية، لكن بالتأكيد سيكون الأمر مختلفاً في إسرائيل في حال بدأ القتال علي الجبهة الشمالية، ومن الجيد الاستعداد لذلك."

وبالنسبة للهدوء علي جبهة غزة منذ عملية "حارس الأسوار" فقد سلب "الجيش الإسرائيلي" قدرات من "العدو"، وحماس على علم بالأثمان الباهظة، وماذا سيحدث لها في حال دخلت مرة أخري معنا في معركة، وقد شاهدنا ذلك في عدة فرص، حتي عمليات القصف التي قمنا بها بعد عملية "حارس الأسوار" كانت مؤلمه لحماس، لكن رغم ذلك ليس لدينا بعد شهادات ضمان أن لا ندخل فى معركة جديدة.

وشجع "الجيش الإسرائيلي" على إنشاء 12 كتيبة في الاحتياط، سيكون وظيفتها في القتال هي الدفاع عن مهام الجبهة الداخلية العسكرية، كما ساعد الجيش مع الشرطة في إنشاء لواء حرس حدود في الاحتياط من أجل تعزيز المهام في الأمن.

* * *

"يديعوت أحرنوت": الاستقرار أو التفكك!!

قدر مسؤولو التحالف الليلة الماضية أن عضو الكنيست (يمينا) نير أورباخ قد قرر بالفعل الاستقالة من التحالف، لكنه لا يزال يحتفظ بالغموض فيما يتعلق بتوقيت الإعلان. والتقى أورباخ ورئيس الوزراء نفتالي بينيت مرتين أمس – صباحاً ومساءً – لإجراء محادثات صعبة في محاولة بينيت للإبقاء على أورباخ في الائتلاف، وخلافاً للقاء الذي جرى بينهما الخميس الماضي، والذي تلاه إعلان مشترك – قرر الطرفان أمس التزام الصمت وعدم نشر مضمون المحادثات.

في الأيام الأخيرة، أجرى أورباخ مفاوضات متقدمة مع الليكود بخصوص الانسحاب من الائتلاف وتلقي الحصانة على رأس قائمة الليكود للكنيست. في مثل هذه الحالة، من المتوقع أن يقلب أورباخ ميزان القوى في الكنيست: 61 نائباً عن المعارضة (مع القائمة المشتركة) و59 عضواً عن التحالف (الذي يضم أيضاً عضوين كنيست من المتمردين – مازن غانم من التجمع" راعام"، وغيداء ريناوي زعبي من ميرتس).

يعني القرار أن المعارضة ستحصل على أغلبية لا تقل عن 61 عضو كنيست في القانون لحل الكنيست؛ فيما يحاول رئيس حزب يمينا رئيس الوزراء بينيت إقناع أورباخ بالبقاء في الائتلاف على أمل تغيير تركيبة الائتلاف وتمرير "قانون الضفة الغربية" (تمديد سريان قوانين طوارئ العدو في الضفة الغربية) الأسبوع الماضي بدعم من المتمردين من رعام وميرتس.

إذا انتظر أورباخ أسبوعاً أو أكثر مع إعلان استقالته وتم تمرير قانون حل الكنيست عندها فقط لا يمكن إجراء الانتخابات إلا بعد العطلة (عطلة الاعياد اليهودية) أي في منتصف أكتوبر. ومع ذلك لا يزال من غير الواضح متى سيتم تمديد قوانين الضفة الغربية، فبالأمس تمت الموافقة عليها بالإجماع من قبل الحكومة، ثم ظهر نقاشاً حول عواقب عدم تمريرها في الكنيست بحلول نهاية الشهر.

وقال وزير القضاء جدعون ساعر" :من الضروري تمرير القانون قبل نهاية يونيو لتجنب الفوضى القانونية"، وأوضح أن تمديد القوانين لن تتم الموافقة عليه إلا من قبل الكنيست.

في نقاش مغلق في الحكومة أوضح الوزير ساعر العواقب: "سيتم ببساطة فصل مراكز الشرطة في الضفة الغربية – وسيكون من المستحيل نقل المعلومات بين مراكز الشرطة- وستصبح مستوطنات الضفة الغربية ملجأ للمجرمين، وإذا ارتكب شخص ما جريمة قتل في حولون ويهرب إلى مستوطنة أرييل ولن يكون من الممكن اعتقاله هناك، "الناس لا يفهمون التداعيات على المستوى الوطني."

وقال راز نزري نائب المستشار القضائي للحكومة، إنه إذا لم يتم تمرير اللوائح بحلول نهاية الشهر "ستكون الفوضى هي الامر الواقع"، مدعياً" :في مثل هذه الحالة ليس لدينا الحق في احتجاز 3500 أسيراً فلسطينياً أمنياً."

وتساءلت وزيرة الداخلية أييليت شاكيد عما إذا كان الأشخاص الذين يعيشون في "مستوطنات" الضفة الغربية سيتوقفون عن تلقي المخصصات، فأجاب نزري" :في 1 تموز، ستكون هناك مشكلة خطيرة لمؤسسة التأمين الوطني ولا يمكن لأمر قائد المنطقة (قائد المنطقة الوسطى في جيش العدو) أن يأمر الهيئات في إسرائيل، وسنحاول ايجاد حلول لكن لا نعتمد عليها كثيراً."

وانتقد رئيس الوزراء بينيت بشدة أعضاء المعارضة وقال: "هناك مجموعة تقول أنها ستزرع الفوضى إذا لم تسلمني السلطة، رجل يتجول حاملاً صفيحة وقود ويريد حرق الغابة لم يكن هناك مثل هذا المستوى من انعدام المسئولية من قبل المعارضة."

وفي اجتماع لمجلس الوزراء أمس، احتفل بينيت بمرور عام على تشكيل الحكومة وقال" :نحتفل اليوم بمرور عام على تشكيل حكومة الإنقاذ الوطني، ويبدو لي أن كل من هو صادق مع نفسه سيعترف بأن هذه هي أفضل حكومة في البلاد، والتي تستند إلى واحدة من أصعب الائتلافات التي عرفها الكنيست، يجب أن تستمر في النضال من أجل الجمهور الإسرائيلي."

وأضاف "هناك من يسخر منا ومن مواصلتنا الكفاح من أجل وجود الحكومة رغم كل المطبات ورغم الضربات الصغيرة التي عانينا منها، لكن القتال من أجل بلدك ليس سخيفاً، إنه لأمر سامي."

في إطار جهود الائتلاف لإنقاذ الائتلاف، أعلن علاء جبارين صاحب الرقم 5 في قائمة "راعام"، أمس عن قراره بسحب ترشيحه لدخول الكنيست، في حال استقالة عضو الكنيست المتمرد مازن غنايم، ويعتبر جبارين المرشح المتطرف في القائمة، والآن – إذا استقال غنايم – سيحل محله عطا أبو مدغيم، رقم 6 في القائمة، وهو المرشح المفضل لمنصب رئيس الحزب منصور عباس.

صرح أبو مدغيم مراراً وتكراراً أنه يجب تعزيز صمود راعام وعدم مغادرة التحالف لكن عضو الكنيست غنايم كان غاضباً أمس من هذه الخطوة وأوضح" :هذه وقاحة، لا أنوي الاستقالة."

هذه ليست نهاية مشاكل الائتلاف: فبعد الأسبوعين اللذين أمداهما التحالف، أعلن رئيس لجنة الاقتصاد، عضو الكنيست (أزرق وأبيض) "مايكل بيتون" أمس أنه توقف عن التصويت مرة أخرى مع الائتلاف، بعد أن لم تتم الاستجابة لمطالبه بتعديل الإصلاح المخطط له للنقل العام.

* * *

"جيروساليم بوست": إسرائيل تحذر تصنيف النرويج لبضائع المستوطنات قد يضر بالعلاقات مع أوسلو

أدانت وزارة خارجية العدو مساء أمس السبت، **تصنيف النرويج لبضائع المستوطنات** وحذرت النرويج من أن قرارها بتسمية المواد الغذائية المنتجة على خطوط ما قبل عام 1967 على أنها سلع للمستوطنين قد يضر بالعلاقات بين البلدين. **هل قرار النرويج صحيح؟**

أوضحت وزارة خارجية العدو بأن" :**هذا قرار لن يسهم في تعزيز العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية."** إضافة إلى أنه سيؤثر سلباً على العلاقات الثنائية بين "إسرائيل" والنرويج وعلى أهمية دور النرويج في دفع "العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية" إلى الأمام، بحسب وزارة خارجية العدو.

فيما أصدرت وزارة الخارجية النرويجية بياناً يوم الجمعة بشأن قيام المستهلكين بوضع علامات على مثل هذه المنتجات مثل سلع المستوطنات. ونوهت على وجه الخصوص بأن الحكم ينطبق على **"الخمر وزيت الزيتون والفواكه والخضروات والبطاطس."** وقالت النرويج: "إن القرار يتماشى مع حكم عام 2019 الصادر عن محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي والذي يقضي بضرورة تمييز البضائع المنتجة عبر خطوط ما قبل عام 1967 والمباعة في دول الاتحاد الأوروبي على أنها منتجات مستوطنات."

ونظراً لأن النرويج ليست جزءاً من الاتحاد الأوروبي، فهي ليست ملزمة بهذا الحكم القانوني ولكنها اتخذت القرار باتخاذ هذه الخطوة على أي حال، ولا يزال يتعين على العديد من أعضاء الاتحاد الأوروبي البالغ عددهم 27 أن يمتثلوا للحكم.

فيما أشارت النرويج إلى أن السلع التي سيتم وضع علامة عليها ليست جزءاً من الاتفاقية بين كيان العدو ورابطة التجارة الحرة الأوروبية، التي تعد النرويج جزءاً منها.

كما قالت النرويج: "إن القرار يتماشى مع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة."

وأوضحت النرويج أنها تعترف فقط "بالسيادة الإسرائيلية" ضمن حدود ما قبل عام 1967 وأن القدس الشرقية والضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان هي أراض محتلة.

ماذا كانت ردود الفعل؟

أشادت منظمة مقاتلون من أجل السلام اليسارية غير الحكومية بقرار النرويج "الصحيح والعادل" باتخاذ موقف ضد "قمع إسرائيل للفلسطينيين في الأراضي المحتلة وتجريدهم من ممتلكاتهم." ودعت الدول الأخرى إلى أن تحذو حذوها، وأشارت إلى أن "إسرائيل" لا تستطيع إدانة قرار النرويج "بالتمييز بين إسرائيل والأراضي لأن القانون الإسرائيلي يفعل ذلك أيضاً."

* * *

"إسرائيل اليوم": لجنة التحقيق في قضية الغواصة تُغرق نفسها

اريل كاهانا

استقال قائد البحرية السابق أفراهام بن شوشان صباح أمس (الأحد) من عضويته في لجنة التحقيق الحكومية في "قضية السفن" وقد برر بن شوشان الاستقالة على أسس شخصية، وقالت اللجنة إنها بدأت في البحث عمن يحل محله.

ومن المشكوك فيه أن يكون لرحيل بن شوشان تأثير كبير على عمل اللجنة، لسبب بسيط هو أنها لا تعمل بأي حال من الأحوال، لقد مر نصف عام منذ أن قررت الحكومة تشكيل اللجنة برئاسة القاضي جرونيس – وسيتم إبلاغها على الفور كيف حدث ذلك – لكنها لم تعقد اجتماع عمل واحد. ليست هذه هي القضية، وكما هو مكتوب في صفحات يوم تشكيل اللجنة، فإن عملها محكوم عليه بالفشل لأن تفويضها كان معوجاً.

ينص البند 2 ب من قرار الحكومة على أنه **"لا يجوز للجنة التحقيق في سلوك المدعى عليهم في الإجراءات الجنائية، كما لا يمكنها إثبات النتائج أو الاستنتاجات أو التوصيات في قضيتهم"**، وهنا يسأل بن شوشان: كيف ستؤدي اللجنة عملها بأمانة إذا لم يحضر أمامها من يملك أكبر قدر من المعرفة بقضية الغواصة؟! وهذا هو سبب معارضة المستشار القضائي للحكومة في حينه العام أفيحاي ماندلبليت تشكيل لجنة تحقيق على مر السنين.

أراد استنفاد الإجراءات القانونية في وقت سابق، لذا فإن الشيء الرئيسي سيكون مفقوداً من الكتاب، كما كتبنا في "إسرائيل اليوم" في يناير 2022.

بعد تولي هذا الدور أدرك أعضاء اللجنة الموقرون أنه من الصعب للغاية التغلب على هذا اللغم، وهذا هو السبب الرئيسي لعدم عمل اللجنة حتى الآن، وربما أيضاً ما دفع بن شوشان إلى الاستقالة.

ربما يكون (شوشان) قد أدرك أنهم استخدموا اسمه ليس للوصول إلى الحقيقة، ولكن لدوافع سياسية، حيث أن السياسة هي أساس إنشاء اللجنة، وكان هذا الفعل كذلك.

في أوائل شهر كانون الثاني (يناير)، أي بعد الإعلان عن إمكانية التوصل إلى اتفاق ادعاء في محاكمة نتنياهو، تعرض رئيس الوزراء بينيت لضغوط لقد تم الضغط عليه لدرجة أنه خاطب على وجه السرعة قادة الائتلاف، يائير لبيد وبني جانتس، وجدعون ساعر وليبرمان، واقترح في اجتماع مجلس الوزراء التالي إنشاء لجنة تحقيق رسمية في قضية الغواصات، وكان يوم الجمعة، وتفاجأ جانتس ولبيد رغم أن أحد شروط جانتس في تشكيل الحكومة هو اقامة هذه اللجنة إلا أن اصراره هذا كان بسبب تعامل بينت السلبي.

في الوقت نفسه خفت حدة العداء المرير بين جانتس ونتنياهو، حتى أنه ترك موضوع لجنة التحقيق الخاصة بالغواصات، لكن بالنسبة لكل من جانتس ولبيد، كانت لجنة التحقيق في قضية الغواصة تعتبر أحد الوعود التي تم قطعها للناخبين.

ومنذ اللحظة التي أبلغ فيها الاثنان بينيت في يوم الجمعة أنه سيثير القضية في اجتماع لمجلس الوزراء، لم يكن أمامهما خياراً آخر.

لقد وضعهم في موضوع لا يمكنهم رفضه، وهكذا ولدت الأخبار والمنشورات العامة غير العادية والمشتركة يوم الجمعة! بأن الحكومة ستوافق على تشكيل لجنة التحقيق.

كما أرسل مكتب بينيت طلباً إلى رؤساء الأحزاب الأخرى، وطالبهم بإرسال رسالة دعم إليه من أجل تشكيل لجنة تحقيق عاجلة، وقيل لقادة الحزب "رئيس الوزراء ووزير القضاء ووزير الخارجية داعمون يرجى إرفاق دعمكم العام.

كانت فترة بعد ظهر يوم الجمعة، ساعات غير معتادة للتعامل مع أمر عاجل كان ينتظر على طاولة مجلس الوزراء لعدة أشهر لا يزال الضغط من بينيت لم يتوقف، ورجاله طالبوا برسائل الدعم وبسرعة.

لم يستسلم بينيت ولجأ إلى تمرين أقذر، فقبل ساعة من بدء يوم السبت، "صدر بيان مشترك لوزير القضاء بني غانتس ووزير الخارجية يائير لابيد مفاده: سنقوم بتقديم طلب لتشكيل لجنة تحقيق رسمية في قضية الغواصات والسفن للحصول على موافقة الحكومة يوم الأحد."

* * *

"جيروساليم بوست": هل لدى "إسرائيل" الاستراتيجية الصحيحة للتغلب على إيران؟

بقلم ياكوف كاتز

في يوليو 2006 وبعد أسبوعين من عبور مقاتلو حزب الله إلى "إسرائيل"، وهجومهم على دورية للجيش الاسرائيلي، واختطافهم اثنين من جنود الاحتياط، شرعت "إسرائيل" في واحدة من أكبر العمليات العسكرية منذ عقود.

تم تدريب بينت في سيريت ماتكال، وتم انتشاله من وحدة الكوماندوز الخاصة بعد إكمال تدريبه كضابط، وتم نقله للعمل كواحد من قادة الفصيلة المؤسسين لماجلان، وهي وحدة جديدة تم إنشاؤها قبل عامين في حاجة ماسة إلى أشخاص جدد يديرونها.

الحرب ستغير كل شيء

تم تدريب الجنود في ماجلان ليس فقط على مطاردة العدو، ولكن على استخدام أسلحتهم أيضاً، خاصة الصواريخ، وكانت هذه المهارة هي التي أراد "جيش العدو الإسرائيلي" أن يستخدمها بينت وجنوده عند استدعائهم خلال حرب لبنان الثانية وأرسلوا إلى منطقة في القطاع اللبناني الغربي، بالقرب من قرية ديكل.

كانت فرصة نجاحهم ضئيلة، والثمن الذي سيدفعه "الجيش الإسرائيلي" في ديبل سيكون باهظاً، فبعد ظهر يوم 8 أغسطس 2006، أطلق حزب الله العديد من الصواريخ المضادة للدبابات على منزل في القرية حيث توجد سرايا احتياط في "الجيش الإسرائيلي" مختبئة هناك، وقُتل حينها تسعة جنود وأصيب 29 آخرون.

لم يكن بينت هناك في ذلك اليوم، لكن المهمة كان من المستحيل إكمالها، فقد كانت أي محاولة للبحث عن الصواريخ عقيمة.

كان ذلك درساً حمله معه في السنوات التالية، فعندما دخل بينت في معترك السياسة وبدأ في قضاء بعض الوقت في مجلس الوزراء الأمني، الذي انضم إليه كوزير حديث في عهد بنيامين نتنياهو في عام 2013.

خلال تلك الفترة التقى بينت عدة مرات مع نتنياهو وحاول إقناعه بتبني استراتيجية مختلفة لمواجهة إيران و"الوكلاء الإرهابيين" في جميع أنحاء المنطقة، وفي معظم الأحيان أبقى الإستراتيجية هادئة حتى شعر أنه لا يستطيع الانتظار أكثر من ذلك.

قال بينت" :**إن الرسالة كانت واضحة، فإسرائيل بحاجة إلى التوقف عن ملاحقة حزب الله وحماس وبدلاً من ذلك كانت بحاجة إلى تحويل تركيزها إلى إيران."**

إنه التفكير نفسه الذي قاده إلى خلق استعارة أخرى استخدمها كثيراً: إيران هي رأس الأخطبوط، وهو الرأس الذي تحتاجه "إسرائيل" لمهاجمته وليس مهاجمة مخالبه.

في حين أن الاستعارات لطيفة، إلا أن التنفيذ ليس بسيطاً، وتبدو العمليات السرية في إيران في الأسابيع الأخيرة التي يُزعم أن "إسرائيل" نفذتها مثيرة للإعجاب، لكن التفاصيل التي تم الكشف عنها ليست سوى غيض من فيض.

عندما قرأنا قصة مقتل ضابط في الحرس الثوري الإيراني في سيارته على يد رجلين على دراجة نارية، أو مروحية رباعية محملة بالمتفجرات اصطدمت بمنشأة بارشين العسكرية السرية وتسببت في أضرار وقتل مهندس، فإن التفاصيل كانت غير كاملة، من هم القتلة المزعومون؟ "عملاء إسرائيليون" أم إيرانيون محليون؟ إذا كانوا إيرانيين محليين، فهل يعرفون حتى أنهم يعملون لصالح "إسرائيل"، وإذا كانت "إسرائيل" بالفعل من يعملون لصالحها، أم أنهم يعتقدون أنهم يعملون لحساب وكالة تجسس مختلفة تماماً؟ الإجابات – إذا تم الكشف عنها- ستكون أكثر روعة.

قال بينت الأحد الماضي" :**إن عصر حصانة النظام الإيراني قد انتهى**"، وقال وزير الخارجية يائير لابيد الأربعاء الماضي" :**إذا كان الإيرانيون ينقلون الحرب إلى أعتابنا، فعندئذ سيجدون الحرب في عقر دارهم، إذا كانوا يريدون تجنب ذلك، فسنتجنبه أيضاً**"، ثم قال بينت للكنيست مرة أخرى هذا الأسبوع" :**إن إسرائيل تتخذ إجراءات ضد رأس الأخطبوط، ليس فقط ضد مخالبه.**"

لم يعد هذا مثل الأيام الخوالي، عندما كان "السياسي الإسرائيلي" يغمز بالغمز أو يربت على ظهر مراسل لطرحه سؤالاً لا يستطيع الإجابة عليه.

ما يبدو أنه يحدث هو أن "إسرائيل" – بناءً على ما تم الإبلاغ عنه – قد كثفت نشاطها، ولكي يحدث هذا، فإن الذراع العملياتية الرئيسة ستكون الموساد، الذي لن يكون قادراً بسهولة على تنفيذ مثل هذه السلسلة من العمليات – واحدة تلو الأخرى – دون مهمة ضخمة، ومن المحتمل أن يكون بينت قد طلب من رئيس الموساد ديفيد بارنيا زيادة الجهود لإنشاء بنية تحتية في إيران من شأنها أن تتيح قدرة تشغيلية ثابتة، إذا كان الأمر كذلك، فهذا ليس شيئاً يمكن أن يحدث بين عشية وضحاها، سيستغرق وقتاً.

هُنا تكمن المشكلة

في حين أن هذه العمليات مثيرة للإعجاب، فإنها وحدها لن توقف إيران، وقد كان أحد الاختلافات الرئيسة بين إيران والبرنامجين النوويين السابقين اللذين أحبطتهما "إسرائيل" – العراق في 1981 وسوريا في 2007 – هو أنه في كلتا الحالتين كانت الدولتان تعتمدان على التدخل الأجنبي لبناء منشآتها، بمجرد تدميرهما، طلب كلاهما من شخص آخر أن يأتي ويبنيها لهما.

هذا يعني أن القضاء على عالم نووي هنا أو هناك قد يؤدي إلى توقف أحد جوانب البرنامج وتأخيره، ولكن لن يكون ذلك كافياً لإيقافه.

يمكن المجادلة بالشيء نفسه حول ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية

وقع بينيت سابقاً في بعض هذا النشاط والخطاب، فعندما كان وزيراً للدفاع لمدة ستة أشهر بين نوفمبر 2019 ومايو 2020، تحدث عن خروج إيران من سوريا، وأن الخطة التي وضعها ستشهد خروج إيران من البلاد في غضون 12 شهراً.

حسناً، ها نحن بعد عامين، واستناداً إلى الهجومين اللذين وقعا هذا الأسبوع بالقرب من دمشق، يبدو أن إيران لا تزال موجودة في سوريا ولم تسحب قواتها بعد.

هذا لا يعني أن العمل السري غير مهم، إنه يُظهر للخصوم أنهم ضعفاء، ويقوض أنشطتهم، ويرسل تموجات في جميع أنحاء العالم، ما يزيد الضغط على الدول ويجبرهم على تكثيف جهودهم الدبلوماسية في محاولة لدرء الحرب.

لكنها ليست وسيلة لتحقيق الغاية، ويتطلب ذلك استراتيجية مدروسة أكثر، هناك تلميحات إلى أن لدى "إسرائيل" واحدة، وتحدث بينت في الكنيست هذا الأسبوع – في جزء من الاجتماع المغلق أمام وسائل الإعلام – حول نوع الصفقة النووية التي قد تجدها "إسرائيل" مقبولة.

لكن "إسرائيل" بحاجة إلى الاعتراف بأن جعل العالم يقف إلى جانبها وفهم الحاجة إلى نهج أكثر صرامة تجاه إيران سيكون دائماً معركة شاقة، هل يمكن أن تنجح؟ سوف تكتشف قريباً.

* * *

"هآرتس": المخزون البيومتري خصوصية المواطنين في إسرائيل

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

بالنسبة للمخزون البيومتري وحماية خصوصية المواطنين أيضا، نجد أن حكومة التغيير لا تحمل بشرى التغيير. يتبين من تقرير المسؤول عن التطبيقات البيومترية الذي نشر الشهر الماضي ان سلطة السكان والهجرة بعثت في السنوات السبع الأخيرة صور وجوه «بجودة مخفضة» تخص ملايين المواطنين الى هيئة رسمية (لم يذكر اسمها). بمعنى أنها أقامت عمليا مخزونا بيومتريا حقيقيا في حواسيب السلطة ونقلته الى الأمام، ظاهرا بخلاف القانون.

جمعت الصور التي نقلت الى تلك الهيئة وخزنت في منظومة يستخدمها مراقبو الحدود في مطار بن غوريون وفي معابر الحدود استنادا الى مادة في القانون من العام 2009 تسمح بحفظ صور الوجوه بجودة مخفضة لاستخدام المراقبين. ولكن في الـ 13 سنة التي انقضت منذ سن القانون جرت تطورات تكنولوجية لتشخيص الوجوه بحيث إن مستوى دقة الصور تشبه دقة الصور بجودة عالية. ومعنى الأمر هو ان تخزينها يشكل إقامة لمخزون بيومتري، الأمر المحظور حسب القانون.

ولم يتوقف نقل الصور إلا بعد ان علم بالأمر المسؤول عن التطبيقات البيومترية، وفي أعقاب نقاش مشترك له في الموضوع مع مندوبي سلطة السكان وتلك الهيئة الرسمية. ليست هذه هي المرة الأولى التي يلاحظ فيها المسؤول ان سلطة السكان أقامت «بالخطأ» مخزونا بيومتريا غير نظامي. كما يفهم الأمر أيضا من تقاريره السابقة. في حينه كان رجال مكاتب السكان يحفظون الصور بجودة مخفضة لغرض عملهم في المكاتب.

وادعت سلطة السكان بأن لمقدمي الخدمة في مكاتب سلطة السكان توجد حاجة حقيقية لعرض جهوي لصورة الوجه. فهذه تساعدهم على أداء مهامهم وبخاصة عندما يدور الحديث عن مقيم عند وصوله الى المكتب لا يحمل وثيقة تعريفية. هذا المخزون لم ينظم حتى اليوم وهو غير قانوني.

وكشف المسؤول في التقرير الحالي بأنه بالتوازي أقيم مخزون إضافي، ذاك الذي في حواسيب مراقبي الحدود، في منظومة المعلومات التي تسمى «روتم» والصور منه نقلت بشكل جار منذ 2015 الى تلك «الهيئة الرسمية الأخرى» أيضا – وبقيت عندها أيضا. والمعنى هو إقامة مخزون بيومتري إضافي، ثالث، هذه المرة لدى الهيئة الرسمية، وكل ذلك، ظاهرا، بخلاف القانون.

ان المخزون البيومتري يمنح الدولة قدرات تحكم وملاحقة كبرى جدا على المواطنين. فضلا عن هذا فإن من شأنه أيضا أن يتسرب ويعرض المواطنين لجملة تهديدات ومخاطر. لقد أثبتت سلطات الدولة انه لا يمكن الاعتماد عليها. على المستشارة القانونية للحكومة، غالي بهرب – ميارا ان تتدخل في أقرب وقت ممكن وتأمر بشطب المخزون البيومتري لدى «الهيئة الرسمية"

* * *

"واي نت": خطر اليأس الايراني

بقلم اليكس فيشمان

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

رئيس الموساد الراحل، مئير داغان، عرف استراتيجية الصراع العنيف ضد التهديد النووي الايراني كسلسلة من الضربات الصغيرة، ضد اهداف مختلفة لا ترتبط الواحد بالآخر، فيما أن ليس لاحد فكرة اي ضربة من هذه الضربات ستعطي النتيجة المرجوة. لكن كل هذه الضربات معا يفترض أن تؤدي الى التغيير المنشود إما في النظام الايراني او في برنامجه النووي.

تعمل هذه الاستراتيجية منذ بضع عشرات السنين بنجاح معين، في ظل ارتفاعات وهبوطات في حشد الجهود التي تبذلها دول الغرب واسرائيل لتقويض النظام في طهران. في الاشهر الاخيرة يتصدى النظام في إيران لإحدى ذرى هذا الجهد الدولي الذي يوجد له ايضا احتمال معين بالنجاح. فاعلان إيران، يوم الخميس الماضي عن اغلاق الكاميرات في مواقع قيد المراقبة في ضوء الشجب الذي تلقته من مجلس امناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية هو رد من نظام في أزمة.

الرئيس ابراهيم رئيسي، زعيم حديث العهد، اقل من سنة في منصبه، يتصدى لعواصف داخلية على خلفية الوضع الاقتصادي في ايران ويتعرض لانتقاد حاد حتى من جانب الاكثر قربا منه، زعماء المحافظين. يشعر النظام بانه مهدد من الداخل. ولهذا السبب فان ايران اليوم متوقعة اقل بكثير وبالتالي اكثر خطرا بكثير. والهجمات المنسوبة لإسرائيل في الاسابيع الاخيرة والتي كان ذروتها شل المطار في دمشق في نهاية الاسبوع وذلك على ما يبدو لمنع ارساليات السلاح من ايران، تجعل فقط الجمهورية الاسلامية اكثر خطرا واقل توقعا بكثير.

تحرك العاصفة الاخيرة الحرب في اوكرانيا. فاذا ما كانت ايران بدأت في 2022 تتنفس اقتصاديا على خلفية ارتفاع دراماتيكي في اسعار الطاقة، فقد جاءت الحرب واقتطعت كل الارباح. كل منتجات الاستيراد المركزية لايران ارتفعت اسعارها بشكل جوهري، وبدأ الروس يعطون تنزيلات في اسعار الوقود، ودول مثل الصين تفضل شراء الوقود من روسيا لأسباب سياسية ايضا.

لكن الضربة القاسية هي وقف ضخ البذور. 30 في المئة من واردات البذور الى ايران كانت تأتي من اوكرانيا ومن روسيا. واضيفت الى ذلك سنة جفاف قاسية على نحو خاص في ايران انتجت محاصيل متدنية وحلم الاقتصاد المستقل الايراني لرئيسي ورفاقه المحافظين – الذي يسمى عندهم "اقتصاد المقاومة" – آخذ في الابتعاد. كل تعهدات الرئيس رئيسي لتحسين الوضع الاقتصادي عشية تسلمه مهام منصبه تبددت وفي 9 ايار من هذا العام اعلن عن تخفيض الدعم الحكومي للغذاء الاساس بـ 100 مليار دولار، بما في ذلك رفع اسعار الخبز.

هنا لم يعد يدور الحديث عن احتجاجات سياسية. هنا خرج الشارع للتظاهر على النقص، بما في ذلك في المدن الكبرى. وما بدأ كمظاهرات جوع تطور بسرعة شديدة الى احتجاج ضد الفساد السلطوي. في 23 ايار انهار مبنى من عشر طوابق في عبدان بسبب عقود بناء فاسدة – وقتل 36 شخصا. ويوم الاربعاء الماضي نزل قطار عن السكة – فقتل عشرة اشخاص في الحادثة.

بالتوازي، فان احدا ما يحرص على أن يضيف ويعزز الوعي المعادي من الجمهور في ايران ضد النظام من خلال سلسلة اعمال تمس بالمعنويات مثل تصفية خمسة خبراء سلاح ايرانيين، اقتحام لمنظومات الحاسوب في المطار الدولي في طهران مما ادى الى التشويش، ومصادرة سفينة نفط ايرانية رست امام شواطئ اليونان من قبل الولايات المتحدة الى جانب منشورات كشفت على نحو خاص في الاسابيع الاخيرة عن تهديدات وقدرات لسلاح الجو الاسرائيلي تمهيدا لهجوم في ايران. من اجل أن يصل شيء ما من كل هذا الى اذن ووعي المواطن الايراني ويخلق الاثر السليم كانت حاجة لان تصدح الامور في كل ارجاء العالم. وعليه فمعقول جدا الافتراض بان تصريحات رئيس الوزراء نفتالي بينيت، الذي ألمح بأعمال اسرائيلية على اراضي ايران ليست زلة لسان. ففي

الحرب على الوعي العام ينبغي توفير المعلومات، إذ ان الجانب الايراني يحاول اخفاء المعلومات او تقزيم معناها. سلسلة من مثل هذه المنشورات، التي تؤثر في الوعي كفيلة بان تمس بثقة الجمهور الايراني بقيادته.

لهجمة الوعي هذه توجد نتيجة واحدة منذ الان: الاتفاق النووي سيتأجل على ما يبدو. إذ ان ايران رئيسي لا يمكنها أن تأتي راكعة فتطلب اعادة النظام السخي الذي عرضه عليها الامريكيون قبل بضعة اشهر فقط. من جهة اخرى فان نظاما مأزوما من شأنه أن يقوم بعمل متطرف كي يستعرض القوة ويحسن مكانته. هذه الخلفية للإخطارات بجهد ايراني للمس بمواطنين اسرائيليين في العالم. النظام الايراني من شدة يأسه قد يسير بعيدا جدا ايضا.

* * *

"تايمز أوف إسرائيل": التعديل في القائمة الموحدة قد يمهد الطريق أمام النائب المتمرد مازن غنايم لترك الكنيست

بقلم آرون بوكسرمان وكاري كيلر-لين

أعلن سياسي في قائمة مرشحي القائمة العربية الموحدة للكنيست استقالته يوم الأحد، مما قد يمهد الطريق أمام الحزب لإدخال مرشح يحل محل النائب المتمرد مازن غنايم، وبذلك دعم الإئتلاف المتعثر. قدم علاء الدين جبارين، الذي يلي غنايم في قائمة مرشحي القائمة الموحدة للكنيست، استقالته صباح الأحد. وسيحل محله نائب رئيس بلدية رهط عطا أبو مديغم.

دون الخوض في مزيد من التفاصيل، قال جبارين:"لا أرغب بالدخول للبرلمان في هذه المرحلة". وأضاف أنه توصل إلى قراره بالاستقالة بعد التشاور مع عائلته وزملائه أعضاء الحركة الإسلامية.

"أسأل الله العلي القدير أن يوفق أخواني في الحركة الإسلامية والقائمة العربية الموحدة لكل خير، وأن يعينهم لتحقيق كل ما فيه مصلحة لمجتمعنا العربي" وأكد متحدث بإسم رئيس الكنيست ميكي ليفي أن جبارين قدم استقالته في وقت لاحق، لكنه أضاف أنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد. "إنها ليست سارية. لكي يكون الأمر ساريا، يجب أن يحضر [إلى الكنيست] بنفسه".

في الأحوال العادية، لن تؤدي استقالة مسؤول غير بارز لم يدخل حتى الكنيست عن حزبه ضجة كبيرة، لكن الإئتلاف الضعيف يواجه حيرة بشأن كيفية التعامل مع عضو الكنيست المتمرد غنايم، الذي عارض الحكومة في العديد من عمليات التصويت المهمة.

إلى جانب عضو الكنيست غيداء ريناوي زعبي، من حزب ميرتس عارض غنايم تجديد قوانين الطوارئ المعمول بها منذ عقود والتي تطبق عناصر من القانون المدني والجنائي الإسرائيلي على المستوطنين في الضفة الغربية. وتم إسقاط مشروع القانون بأغلبية 58 نائبا مقابل 52 في الأسبوع الماضي، في فشل كبير للائتلاف.

مباشرة بعد تصويتهما ضد موقف الحكومة، بدأ قادة الائتلاف بدعوة النائبيّن المتمرديّن إلى احترام الانضباط الائتلافي أو الاستقالة من الكنيست وإفساح المجال للمرشحيّن التاليّن على قائمتيّ حزبهما لدخول البرلمان.

وقال غنايم، الذي يجب أن يستغني عن مقعده في الكنيست طواعية، أنه ليس لديه أي نية للاستقالة من البرلمان. لكن لو حل جبارين مكانه، فمن المرجح أنه، مثل غنايم، كان سيصوت ضد الائتلاف، لذا فإن مقايضة الأول بالأخير لن تفعل شيئا يذكر لحل مشاكل حزبه.

منذ أن تصاعدت التوترات في الحرم القدسي في شهر أبريل، ادلى جبارين، الذي يُعتبر متشددا، بتصريحات رفض فيها النهج المساوم الذي يتبعه الحزب في الحكم. وفي عام 2018، أشاد بإطلاق الصواريخ من قطاع غزة تجاه إسرائيل.

إذا أكمل جبارين استقالته وانتهى الأمر بانسحاب غنايم من الكنيست، فإن التالي الذي سيحل محله هو نائب رئيس بلدية رهط عطا أبو مديغم الذي يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه من مؤيدي زعيم الحزب منصور عباس.

ومع ذلك، إذا وصل إلى الكنيست، فليس من المتوقع أن يظل هناك لمدة طويلة، حيث أنه من المقرر أن يحل محل رئيس بلدية رهط فايز أبو صهيبان بحلول نهاية عام 2022 في رئاسة البلدية. إذا غادر البرلمان، سيحل محله ياسر حجيرات، وهو مسؤول في القائمة الإسلامية من بلدة بئر المكسور في شمال البلاد.

لا يُتوقع أن يثير حجيرات ضجة مثل غنايم أو كما كان متوقعا من جبارين أن يفعل، ويُنظر إليه على أنه خيار سيدعمه عباس ومن شأنه إرساء الهدوء في الإئتلاف.

ونفى عضوا الكنيست غنايم ووليد طه أن يكون لتوقيت استقالة جبارين علاقة بالأزمة الائتلافية. وقال غنايم لصحيفة هآرتس يوم الأحد إن قرار جبارين كان قراره ولم يتم تنسيقه معه.

وزعم طه كذلك أن استقالة جبارين لا علاقة لها بمشاكل الإئتلاف الحالية مع غنايم. وفقا لطه، كان جبارين قد أعلن بالفعل موقفه الأيديولوجي بشأن مشاركة القائمة الموحدة في الإئتلاف في أبريل، عندما اندلعت اشتباكات عنيفة بين الفلسطينيين والشرطة الإسرائيلية في الحرم القدسي.

وقال طه لـ"تايمز أوف إسرائيل": "انشق [جبارين] عنا أيديولوجيا خلال أحداث الأقصى. ليس بإمكانه معارضة طريقنا السياسي وتمثيلنا في الكنيست في الوقت نفسه". وأصر على أنه لا توجد للقائمة الموحدة الرغبة في ترك غنايم لمنصبه، وقال إن النائب صوت مع الإئتلاف معظم الوقت. وأشار إلى ان حزب رئيس الوزراء نفتالي بينيت يمينا الذي شهد انشقاق اثنين من نوابه مع وجود احتمال انشقاق المزيد في الطريق، باعتباره المشكلة الرئيسية للإئتلاف المتعثر.

وقال طه: "انظر إلى يمينا، حيث انسحب منه اثنان فجأة بالفعل – ويتنافس ثلاثة آخرون على مناصب في أماكن أخرى. لا ينبغي أن يأتي أحد ويشتكي إلينا".

وكانت رئيسة الائتلاف عيديت سيلمان، من حزب يمينا، قد انسحبت من الائتلاف بعد أن أعلنت استقالتها في أوائل أبريل، في حين تم إبعاد عضو الكنيست عميحاي شيكلي من الحزب بعد جلوسه من الناحية العملية مع المعارضة منذ تنصيب الحكومة قبل عام. ويُعتبر عضو الكنيست نير أورباخ (يمينا) أكثر المرشحين للانشقاق عن الحزب في الوقت الحالي؛ وانتهى اجتماع بين أورباخ وبينيت يوم الأحد دون التوصل إلى نتائج. وينسق أورباخ قراره النهائي مع زميليه في الحزب أييليت شاكيد وآبير كرا.

منذ انضمامه إلى الائتلاف في العام الماضي، سعى رئيس القائمة الموحدة، عباس، إلى تحقيق انجازات ملموسة للبلدات العربية في إسرائيل على حساب تهميش التطلعات الوطنية للفلسطينيين مؤقتا. وأثار نهج عباس انقسامًا في صفوف مواطني إسرائيل العرب، ووصلت هذه الانقسامات إلى حزبه، الذي عارض بشدة العديد من السياسيات التي دفع بها الجناح اليميني للائتلاف الحالي.

* * *

"تايمز أوف إسرائيل": بينيت ولابيد يدعوان للوحدة في محاولة للحفاظ على الائتلاف المترنح

مع تعثر الائتلاف الذي يواجه عدة أزمات، احتفل رئيس الوزراء نفتالي بينيت ووزير الخارجية يائير لابيد بمرور عام على تشكيله بتوجيه دعوة للشركاء السياسيين فيه بعدم الاستسلام.

قال بينيت في مستهل الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء: "هذه الحكومة انتشلت البلاد من الشلل إلى النمو، من الضعف إلى الردع، من الفوضى إلى الحياة العادية. لا ينبغي أن تتوقف هذه الحكومة، ويجب أن نستمر في النضال من أجل الجمهور الإسرائيلي. إن حكومتنا أنجزت في عام واحد ما لم تنجزه حكومات أخرى في 10 سنوات" وأضاف: "أقر بأن هذه ليست هي الحكومة التي انتظرها معظمنا. ولكن على وجه التحديد لأن البديل

هو استمرار الصراع والفوضى، اكتشفنا أن في العمل معا هناك قوة. لقد أثبتنا أن بإمكان أشخاص ذوي آراء مختلفة، بل ومتضاربة في بعض الأحيان، العمل معا من أجل مصلحة البلاد". "لن نتخلى عن بلدنا. لن نتخلى عن امكانية التعاون بين أشخاص ذوي آراء مختلفة، يحبون هذا البلد بشكل متساو. ليست لدينا رفاهية الانهيار، لأنه لا يوجد لدينا بلد آخر".

من جهته، حض لابيد الشركاء في الإئتلاف التركيز على الأمور الجيدة التي فعلتها الحكومة، مشيرا إلى أن الإجماع على جميع الأمور السياسية هو حكر على الدكتاتورية. وقال: "تستحق هذه الحكومة النضال من أجلها، وسوف نقاتل من أجلها. هذا هو الشيء الصحيح لدولة إسرائيل ولمواطني إسرائيل. لا يوجد أسهل من التدمير؛ ولا يوجد أصعب من البناء" وأضاف قائلا: "هذه حكومة تاريخية. لقد حسّنت الحياة في إسرائيل بكل المقاييس الممكنة – الأمن، والاقتصاد، والعلاقات الخارجية، وسيادة القانون. ولكن قبل كل شيء، أعادت فكرة الصالح العام". "الصالح العام لا يعني أن نتفق على كل شيء – فقط الديكتاتوريات هي التي تتفق على كل شيء. الصالح العام يعني أن يجد الأشخاص الذين توجد بينهم خلافات الطريقة للعيش والعمل معا. لن نسمح للكراهية والتحريض بإدارة حياتنا".

كما أعلن وزير العدل غدعون ساعر لمجلس الوزراء أنه تم الدفع بمشروع القانون المثير للجدل لتمديد تطبيق الأحكام القانونية الإسرائيلية على المستوطنين الذين يعيشون في الضفة الغربية من خلال اللجنة الوزارية للتشريع، مما يمهد الطريق للحكومة للقيام بمحاولة ثانية لتمرير أنظمة الطوارئ.

وكان التشريع قد سقط في عملية تصويت دراماتيكية في الكنيست في الأسبوع الماضي بعد أن رفض بعض أعضاء الائتلاف دعمه. وقال ساعر: "من الضروري تمرير القانون قبل نهاية يونيو لمنع الفوضى القانونية التي من شأنها الإضرار بجوهر المصلحة الوطنية وكذلك بالعديد من المواطنين الإسرائيليين". "في الوقت المناسب عندما يبدو أن أحزاب التحالف قد استكملت الإجراءات التي تحتاج إلى استكمالها، سنطرح هذا أيضا على الكنيست".

بعد وقت قصير من إعلان ساعر، زعمت عضو الكنيست المتمردة من حزب "ميرتس "غيداء ريناوي زعبي أن وزير العدل لن يطرح التشريع للتصويت عليه في الأيام القادمة "بعد أن أدرك أنني أعارض بشدة مشروع القانون على أسس أيديولوجية ولست على استعداد للمساومة أو مناقشة المسألة إطلاقا" ورد متحدث باسم ساعر بالقول إن الوزير "سيطرح [مشروع القانون] حينما يقدّر أن هناك أغلبية له".

يبدو أن الحكومة، التي تتساوى مع المعارضة في عدد المقاعد في الكنيست مع 60 لكل منهما، ومع وجود نواب المتمردين في داخلها، لا تزال تفتقد للأغلبية اللازمة لتمرير مشروع القانون.

تم عقد جلسة مجلس الوزراء بعد وقت قصير من اجتماع جمع بينيت بعضو الكنيست من حزب "يمينا"، نير أورباخ، الذي هدد بمغادرة الإئتلاف ما لم يثبت أن لديه طريقا قابلا للتطبيق للمضي قدما.

هذا هو اللقاء الثاني الذي يجمع الرجلين في الأيام الأخيرة، ولقد استمر لأقل من ساعة، وفقا لتقارير. ولم يصدر بيان عن أي من الطرفين في ختام اللقاء.

في الأشهر الأخيرة منذ انشقاق عضو الكنيست المتمردة من "يمينا" عيديت سيلمان عن الإئتلاف، اعتُبر عضو الكنيست اليميني مرشحا قويا للانسحاب من الإئتلاف وكان قد وضع إنذارات أخيرة لضمان استمرار دعمه للحكومة.

قبيل الاجتماع، أفادت تقارير أن رئيس الوزراء كان يعتزم أن يطلب من أورباخ التحلي بالصبر ومنحه بعض الوقت. وقالت مصادر لم يتم ذكر اسمها في الائتلاف لهيئة البث الإسرائيلية "كان" يوم الأحد أن الوضع مع أورباخ تحت السيطرة وأنه لن ينشق عن الحزب للانضمام إلى حزب بينامين نتنياهو، "الليكود."

وكان أورباخ قد نفى علنا التقارير المستمرة التي تفيد بأنه يتفاوض مع نتنياهو للانضمام إلى الليكود وتشكيل حكومة بديلة. لكن مصادر مقربة من عضو الكنيست قالت لوسائل إعلام عبرية إنه يدرس مثل هذا الاحتمال. ومع ذلك، قال أعضاء كبا في الليكود للقناة 12 يوم السبت إنهم أصيبوا بخيبة أمل من مماطلة أورباخ ويريدون منه الاستقالة من الحكومة بشكل فوري.

في غضون ذلك، يواجه عضو الكنيست عن حزب "القائمة العربية الموحدة" مازن غنايم ضغوطا تطالبه بالاستقالة، في الوقت الذي أعلن فيه المرشح الذي يليه في قائمة الحزب للكنيست – علاء الدين جبارين – الأحد أنه سيترك الحزب، وبالتالي لن يحمل محل غنايم إذا استقال النائب المتمرد.

يواجه كل من ريناوي زعبي وعضو الكنيست مازن غنايم (القائمة العربية الموحدة) ضغوطا تطالبهم بالاستقالة بعد أن صوتا مع المعارضة ضد الإجراء لتجديد تطبيق القانون الإسرائيلي على المستوطنين في الضفة الغربية. وامتنع أعضاء الكنيست الثلاثة الآخرون في القائمة الموحدة عن التصويت، كما فعلت عضو الكنيست عن حزب رئيس الوزراء نفتالي بينيت "يمينا"، عيديت سيلمان، ولم ينجح الائتلاف في تمرير مشروع القانون في التصويت الذي أجري يوم الإثنين وانتهى بتصويت 58 نائبا ضده مقابل 52. تتزايد الضغوط على

ريناوي زعبي، ويوم الأحد أعلن حزب ميرتس نية قيادة الحزب إجراء مناقشة عبر الإنترنت في ذلك المساء لمناقشة الأزمة.

يوم السبت قالت ريناوي زعبي إنها "فقدت الثقة" بقادة الائتلاف وليس لديها نية لإنقاذ الحكومة. وكانت ريناوي زعبي قد استقالت لفترة وجيزة من الائتلاف قبل بضعة أسابيع قبل أن تتراجع عن قرارها، لكن منذ ذلك الحين استمرت في تحدي موقف حزبها. وقالت إن مطلبها الوحيد من مهندس الائتلاف يائير لابيد كان ألا تضطر للتصويت لصالح قوانين صعبة على الفلسطينيين وعلى ضميرها. "عدت إلى الائتلاف وكنت في موقف صعب فيما يتعلق بالمجتمع العربي – لم يرغبوا بأن أعود" واتهمت أعضاء آخرين في الائتلاف بسن سلسلة من القوانين التي "تخرق الوضع الراهن" واتهمت وزير العدل غدعون ساعر بالتهديد بأن "شيئا ما سيحدث" لأعضاء الائتلاف الذين يعارضون تشريع تطبيق القانون المدني في الضفة الغربية. لكنها قالت إنها ستصوت ضد القانون للمرة الثانية حتى لو كان ذلك يعني أن الحكومة ستسقط وأن حزب ميرتس لن يعود إلى الكنيست في الانتخابات المقبلة، كما تتوقع استطلاعات الرأي.

ومع ذلك، أفادت هيئة البث الإسرائيلية كان أنها قدمت في الواقع قائمة مطالب يجب على الائتلاف تلبيتها لتأمين استقالتها. من بين مطالبها المزعومة من الحكومة خطة تركز على تطوير مدينة الناصرة، وتحويل الأموال الموعودة لمستشفى حكومي في المدينة، وزيادة المسؤوليات للسلطة المحلية العربية، وزيادة التمثيل العربي في القطاع العام.

ليل السبت، تظاهر عدد من مؤيدي حزب ميرتس من أمام منزلها في مدينة نوف هغليل بشمال البلاد، مطالبين إياها بالاستقالة من الكنيست.

في بيان، قال المتظاهرون إن سلوك ريناوي زعبي قد يسقط الائتلاف "ويؤدي الى حكومة الظلام بقيادة إيتمار بن غفير، وبتسلئيل سموتريتش وبنيامين نتنياهو" في إشارة إلى عضوي كنيست من اليمين المتطرف ورئيس الوزراء السابق.

* * *

"إسرائيل اليوم": بضربها مطار دمشق.. إسرائيل للأسد: سيكلفك وجود الإيرانيين ثمناً مضاعفاً

بقلم يوآف ليمور

ترجمة: القدس العربي

لم تكن إيران هي هدف هجوم سلاح الجو الذي جرى ليل الخميس، بل سوريا: فمن خلال ضرب مسارات مطار دمشق الدولي وتعطيله لساعات طويلة، سعت إسرائيل للضغط على الرئيس بشار الأسد ليتخذ خطاً نشطاً وأكثر حزماً ضد استخدام إيران لسوريا وبناها التحتية كي تواصل تهريب الوسائل القتالية لـ"حزب الله" ولمراكز قوة مختلفة في سوريا نفسها. قد نرى في هذا الهجوم تغييراً معيناً في السياسة الإسرائيلية. في الماضي، ضربت بنى تحتية سورية أثناء هجمات سلاح الجو، لكن هذا حصل كنتيجة لاحقة. إذا كانت بطاريات مضادات الطائرات السورية عرضت طائرات إسرائيلية للخطر، فقد أصيبت. وإذا كانت إيران أو فروعها عملت من داخل منشآت سورية، فقد تعرضت للهجوم.

في الحالة الراهنة، كانت الإشارة إلى سوريا مباشرة وواضحة. وهي تعبر عن مدى الإحباط في الجانب الإسرائيلي من أن إيران تواصل عادتها رغم كل الجهود والمحاولات والهجمات.

رئيس الأركان أفيف كوخافي، قال إن الجيش الإسرائيلي نفذ في الأسابيع الأخيرة عدداً من منزلتين من الهجمات في المنطقة. يمكن الافتراض بأن قسماً لا بأس به منها كان في الساحة الشمالية، ضد النشاطات الإيرانية. واستبعد هذا بالتأكيد غير قليل من القدرات والوسائل عن إيران، لكنه لم يغير قرارهم الاستراتيجي بإحاطة إسرائيل بطوق من النار والوسائل القتالية المتطورة.

اقتلاع الأوتاد

في سبع سنوات من "المعركة بين الحروب"، سجلت هذه غير قليل من النجاحات. فالتسلل الاستخباري الذي سمح بآلاف الهجمات مس وبشدة بنية إيران إقامة قواعد دائمة وميليشيات مسلحة في سوريا وشوش قطار تسليح "حزب الله". بالمقابل، فإنه لم ينجح في اقتلاع الرغبة الإيرانية.

وعليه، فإن الجهد الآن هو لتفعيل ضغط إضافي عليهم، هذه المرة ليس إسرائيلياً بل سوري. وذلك من خلال دفع الرئيس الأسد إلى الاستنتاج بأن الثمن المباشر الذي يدفعه على استمرار النشاط الإيراني في بلاده سيكون أعلى من الثمن الذي سيدفعه على المواجهة معهم.

ثمة شك بأن الأسد يريد تقييد الإيرانيين، فهو مدين لهم بحياته، بعد أن وضعوا لأجل حمايته وسائلهم وأموالهم في أصعب أيام الحرب الأهلية في سوريا. حتى لو أراد الأسد ذلك (وثمة في إسرائيل من يعتقد بأنه يريد فعلاً)، فمشكوك أن يكون قادراً عليه. فسوريا ضعيفة ومنكسرة ومتعفنة من الداخل، وإيران دقت فيها أوتاداً عميقة.

وحدها في المعركة

الروس الذين كان بوسعهم أن يساعدوا الأسد في ذلك، لا يبدون ي اهتمام بالموضوع؛ فهم منشغلون بالحرب في أوكرانيا، ولن يصطدموا بالإيرانيين في هذه المسألة التي يرونها هامشية.

كالمعتاد، هذا يترك إسرائيل وحدها في المعركة ويستوجب منها العودة إلى طاولة الترسيم والبحث عن سبل جديدة لتحسين وتطوير "المعركة ما بين الحروب".

إن عدم التوقيع على الاتفاق النووي مرة أخرى وعدم رفع العقوبات عن إيران، حقيقة تخدم مصلحة إسرائيل التي سيكون بوسعها العمل بحرية نسبياً في ردع إيران ووقف نشاطها الخطير.

* * *

"إسرائيل اليوم": هكذا تحول "عرب بلاد إسرائيل" من أردنيين إلى فلسطينيين

بقلم أيال زيسر

حرب الأيام الستة، التي حلت ذكراها الـ 55 هذا الشهر، تشكل نقطة انعطاف تاريخية في تاريخ دولة إسرائيل، مثلما أيضاً في علاقاتها مع العالم العربي المحيط بها؛ إذ أحدثت الحرب صدعاً أول في سور العداء والرفض العربي الذي استند حتى ذلك الحين إلى الإيمان بأن العرب سيتمكنون من هزيمة إسرائيل وتصفيتها في نهاية المطاف. غير أن الحرب تشكل أيضاً علامة مهمة في تاريخ النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، إذ إن نتائجها "خلقت"، عملياً، الشعب الفلسطيني.

في مسعى للدفع بالرواية الفلسطينية إلى الأمام وبمطالبة الملكية على بلاد إسرائيل، يسير الفلسطينيون شوطاً بعيداً جداً ليس فقط في الادعاء بأنهم سبقوا المستوطنين الصهاينة في أواخر القرن التاسع عشر، بل وحتى بني إسرائيل؛ إذ إنهم – وهكذا يدعي الفلسطينيون – أنسال الكنعانيين الأوائل، الأمر الذي يكسبهم حقاً أول في البلاد.

غير أن لإعادة كتابة التاريخ وفي واقع الحال تزويره والتعلق بالكنعانيين وباليبوسيين، أسياد القدس قبل أن يحتلها الملك داود، لا يوجد من يشتريها حتى في أوساط الفلسطينيين أنفسهم. والدليل أنه عندما يدمر هؤلاء بقايا أثرية على نحو منهجي وبهدف شطب كل ذكر لماضي البلاد اليهودي، فإنهم لا يفوتون أيضاً المكتشفات والمواقع من العهد الذي سبق احتلال بني إسرائيل للبلاد.

بالمقابل، يسود ادعاء يجد أذناً مصغية لدى إسرائيليين كثيرين أيضاً، وبموجبه فإن الحركة الوطنية الفلسطينية هي صورة مرآة للصهيونية، وأنه ينبغي النظر إلى ظهورها في بداية القرن العشرين كنوع من الرد من السكان المحليين على التحدي الذي وضعته أمامهم الحركة الصهيونية التي سعت بمعونة البريطانيين إلى إسكان البلاد وإقامة دولة يهودية فيها.

لكن الحقيقة أن حرب الأيام الستة تحديداً هي التي جعلت عرب بلاد إسرائيل فلسطينيين دفعة واحدة.

حتى حرب الأيام الستة اعتبر سكان يهودا والسامرة، حتى في نظر أنفسهم، كأردنيين، وعلى أي حال كانوا يحملون المواطنة الأردنية.

صحيح أن أريئيل شارون عاد وادعى بأن "الأردن هو فلسطين" في كل مرة طلب منه فيها أن يقدم حلاً للنزاع مع الفلسطينيين، غير أنه قول وضعه الملك عبد الله الأول، أبو جد الملك الحالي، الذي أسس مملكة الأردن وضم يهودا والسامرة إلى مملكته بعد حرب الاستقلال.

مقابل سكان الضفة الغربية، وجد سكان قطاع غزة أنفسهم يخضعون لحكم عسكري مصري تصرف مع القطاع وكأنه جزء من الدولة المصرية، ومفهوم أنه لم يتصور جعله كياناً مستقلاً.

وفي حزيران 1967 جر العرب إسرائيل إلى حرب لم يتوقعها أو يرغب فيها أحد. وكان ثمن مغامرتهم ضياع يهودا والسامرة وشبه جزيرة سيناء.

ملايين العرب ممن عاشوا حتى ذلك الحين كأردنيين أو تحت حكم عسكري مصري، أصبحوا رعايا لحكم إسرائيل، وفي لحظة واحدة "اكتشفوا" أو في واقع الأمر كان من "اكتشف عنهم" أنهم فلسطينيون. وكانت مطالبتهم في أن يعترف بهم كشعب ذي حقوق وطنية دعمتها الآن دول عربية لم تتصور قبل ذلك أن تقيم دولة فلسطينية في المناطق الموجودة تحت حكمها. أما الآن فقد سارعت لتبنيها كي تمس بإسرائيل.

ينبغي الاعتراف بأن انعدام الحسم، والتردد، وخصوصاً عزوف إسرائيل عن حسم أمرها إزاء المناطق التي احتلتها في حرب الأيام الستة، فما بالك أن تطالب بها لنفسها، هو خدمة للفلسطينيين الذين أصبحوا جيش الطليعة في الكفاح العربي ضد إسرائيل. فقد تجدر الإشارة بأن عرب إسرائيل أيضاً سارعوا للانضمام إلى الاحتلال، وبدلاً من أن يصبحوا جسراً لسلام إسرائيلي – عربي ونموذجاً للحياة المشتركة، تبنوا هوية فلسطينية صعّبت منذ حزيران 1967 انخراطهم في المجتمع الإسرائيلي.

في نهاية المطاف، خضعت إسرائيل لما كان يبدو كمسيرة حتمية وغير قابلة للتراجع، في اتفاق أوسلو عام 1993 حين اعترفت بالفلسطينيين كشعب وبـ م.ت.ف كممثل لهم. وهكذا، بفضل انتصار إسرائيل في حرب الأيام الستة، ولد الفلسطينيون.

* * *

تقارير

"تايمز أوف إسرائيل": إسرائيل تستعد للدفاع عن منصة غاز "كاريش" الجديدة من هجوم محتمل لحزب الله

أفادت هيئة البث الإسرائيلية كان أن الجيش الإسرائيلي يستعد لاحتمال أن تحاول منظمة "حزب الله" اللبنانية تنفيذ هجوم ضد منصة الغاز الجديدة كاريش قبالة سواحل البلاد في البحر الأبيض المتوسط. ذكر التقرير أن مركبات بحرية ستساعد في تأمين المنصة، بما في ذلك غواصات. كما ستصل نسخة بحرية من منظومة الدفاع الصاروخي "القبة الحديدية" إلى المنطقة للمساعدة في حماية المنصة.

وصلت منصة التنقيب الجديدة إلى موقع كاريش يوم الأحد ومن المتوقع أن تكون جاهزة للعمل في الأشهر القليلة القادمة. ويوم الأحد، حذر الرئيس اللبناني ميشال عون إسرائيل من التنقيب في كاريش بدعوى أن الموقع متنازع عليه. ونقل موقع واللا الإخباري عن مسؤول إسرائيلي كبير لم يذكر اسمه مساء الأحد انتقاده للمزاعم اللبنانية باعتبارها أكاذيب، مضيفا أن مطالبات بيروت الأخيرة في الموقع "تتناقض مع مواقف قدمها لبنان بنفسه في الماضي"

وقال مكتب عون أن "أي عمل أو نشاط في المنطقة المتنازع عليها يمثل استفزازا وعملا عدائيا". وأضاف أن الرئيس ناقش الأمر مع رئيس الوزراء نجيب ميقاتي وطلب من قيادة الجيش إطلاعه على المنصة التي تديرها شركة الطاقة اليونانية "إنرجيان". كما أشار إلى المحادثات الجارية بوساطة أمريكية بهدف تسوية النزاع الحدودي البحري بين لبنان وإسرائيل.

بحسب رويترز اتهم ميقاتي إسرائيل بـ"التعدي على ثروة لبنان البحرية، وفرض الأمر الواقع في منطقة متنازع عليها"، ووصف الخطوة الإسرائيلية بأنها "خطيرة للغاية". ونقلت كان عن رئيس الوفد اللبناني للمفاوضات بسام ياسين قوله إن "القرار بشأن الرد [على دخول السفينة] بيد الدولة وحزب الله."

يجري الخصمان القديمان، إسرائيل ولبنان، محادثات على مدار العام الأخير تهدف إلى ترسيم حدود المناطق الاقتصادية الخالصة البحرية. ويُعتقد أن المنطقة المتنازع عليها، التي يبلغ عرضها مئات الأميال المربعة، تحتوي على رواسب كبيرة من الغاز الطبيعي، وهو ما قد يغير قواعد اللعبة بالنسبة للبنان، الغارقة في أزمة اقتصادية مدمرة.

كما حذر حزب الله إسرائيل من البحث بشكل أحادي عن غاز طبيعي في المنطقة البحرية المتنازع عليها قبل أن يتم التوصل إلى أي اتفاق.

تهدف المفاوضات إلى التركيز على منطقة بحرية متنازع عليها تبلغ مساحتها 860 كيلومترا مربعا وفقا لخريطة مسجلة لدى الأمن المتحدة في عام 2011. لكن في عام 2020، طالبت لبنان بمنطقة إضافية تبلغ مساحتها 1430 كيلومترا مربعا إلى الجنوب، حسبما قالت خبيرة الطاقة اللبنانية لوري هياتيان التي وصفت المرحلة الجديدة من المحادثات بأنها "حرب الخرائط".

وتمتد المنطقة الإضافية إلى جزء من حقل غاز كاريش الذي أسندته إسرائيل لشركة إنرجيان التي كان من المتوقع أن تبدأ ضخ الغاز إلى السوق المحلية الإسرائيلية العام الماضي. كاريش، وهي كلمة باللغة العبرية تعني سمك القرش، يحتوي على 1.4 تريليون قدم مكعب من الغاز المؤكد والمحتمل.

وكان وزير الخارجية اللبناني استجاب بشكل إيجابي في شهر فبراير لمقترحات من المفاوض الأمريكي عاموس هوشستين بشأن تسوية النزاع الحدودي البحري مع إسرائيل، حيث أفادت تقارير أن زعيم حزب الله حسن نصر الله أعطى الضوء الأخضر لمواصلة المفاوضات. إلا أن نصر الله أعرب عن معارضته الشديدة للمحادثات التي تجري بوساطة أمريكية في الشهر الماضي، فيما يبدو أنه يتعارض مع التقارير السابقة.

تضم المنطقة المحيطة بكاريش أيضا منطقة تُعرف باسم بلوك 72 التي يُعتقد أنها تحتوي أيضا على رواسب هيدروكربونية كبيرة. في يونيو 2019، منحت الحكومة الإسرائيلية شركة "نوبل إنرجي" التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها الضوء الأخضر لإجراء عمليات تنقيب استكشافية هناك، على الرغم من أن تطوير الحقل قد أعاقه مخاوف بشأن مصيره في النزاع مع لبنان.

* * *

"هآرتس": عنف المستوطنين تحت مظلّة قائد اللواء!

بقلم: ينيف كوفوفيتش وآخرين

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

من الوهلة الأولى لا يبدو هناك أي شيء غريب في هذه القصة. سجين تحرر من السجن في إسرائيل عاد إلى القرية التي يعيش فيها في الضفة الغربية بمرافقة أصدقائه الذين أقاموا له «مسيرة انتصار» للاحتفال بهذا اليوم الكبير.

والهتافات التي سمعت لم تكن بالعربية، السجين الذي أطلق سراحه كان يهوديا، مستوطن من يتسهار، أدين باعتداء عنيف على فلسطينيين قبل سنة فقط.

لم يكن المحتفلون الذين سافروا في عشرات السيارات من اليمين المتطرف وشبيبة التلال، بل كان هناك أيضا، كما قال ضباط كبار في قيادة المنطقة الوسطى، عدد غير قليل من المستوطنين الذين يعتبرون من التيار العام؛ أي نوعاً من العامل الكابح أمام المتطرفين اليهود الذين يوجدون في المناطق.

تحول هذا الاحتفال بسرعة إلى أعمال شغب ضد سكان بلدة حوارة. ألحق المستوطنون الضرر بممتلكاتهم، وبعد ذلك اصطدموا مع جنود حرس الحدود.

هذا حدث في كانون الثاني الماضي. في الأشهر التي أعقبت ذلك زادت أعمال عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين.

وإذا كان قد وثقت خلال السنة الماضية من قبل جهاز الأمن 650 جريمة قومية كهذه فإنه منذ بداية السنة عدد هذه الجرائم تجاوز الـ 400 وهذه فقط الأحداث المعروفة للجيش الإسرائيلي.

ولكن لم يحدث تغيير فقط في عدد الحالات، بل أيضا في السكان الذين يشاركون فيها. في نقاش مغلق جرى مؤخراً في فرقة يهودا والسامرة قال مصدر عسكري إنهم في جهاز الأمن يلاحظون أنه في الاعتداءات يشارك أكثر فأكثر أشخاص حتى الآن لم يشاركوا في العنف، بل حاولوا ضبطه. الآن هم يشاركون في الاعتداء.

بشكل عام، في فرقة يهودا والسامرة يلاحظون عدة بؤر بارزة يأتي منها المستوطنون الذين يقومون بالاعتداء على الفلسطينيين، والبارزة من بينها توجد تحت مسؤولية قائد لواء السامرة، العقيد روعي تسفايغ.

وضع تسفايغ نفسه إلى جانب المستوطنين بسلسلة تصريحات وأفعال، وبقصد أو دون قصد، صب الزيت على الاشتعال في الضفة.

هذا يشمل قائمة طويلة من الأحداث، جميعها حدثت في الأشهر الأخيرة، في عدد كبير من الأماكن التي تقع تحت مسؤوليته.

قائمة جزئية فقط تشمل عشرات المستوطنين الذين هاجموا الفلسطينيين في قرية قصرة؛ رش غاز الفلفل على طفل عمره شهرين قرب مستوطنة سبسطية؛ مجموعة من المستوطنين بدأت بشجار مع الفلسطينيين

في قرية عوريف؛ رشق الحجارة على المسجد في القرية وتحطيم النوافذ؛ مجموعة مستوطنين دخلت إلى مقهى في حوارة وبدأت في تخريب الممتلكات والبضائع في المكان.

»فجأة دخل ثلاثة – أربعة أشخاص نزلوا من سيارة إسرائيلية وبدؤوا بتحطيم الأغراض – التلفزيون واللوحات والطاولات المصنوعة من الزجاج، كل ما هو موجود»، وصف ذلك للصحيفة فارس عودة صاحب المقهى.

وحسب قوله كانت هناك قوات للجيش في المنطقة لكنها لم تساعده أثناء الهجوم، الذي قدرت أضراره بنحو عشرين ألف شيكل. «في الفترة الأخيرة نحن نشعر بأنه ببساطة لا يوجد أمان، المسافة بينك وبين الموت صفر.«

يبدو أن القرارات التي اتخذها كبار القادة في قيادة المنطقة الوسطى، التي للوهلة الأولى كان يمكن أن تعيد الهدوء والاستقرار النسبي، أدت إلى النتيجة المعاكسة.

فالتوتر الأمني، حسب ادعاء الأجهزة الأمنية، كان يمكن أيضا أن يمتد إلى جميع مدن الضفة.

الآن يعترفون في قيادة المنطقة الوسطى بأنهم لم يعرفوا حجم التحدي وتداعياته، ولم يعرفوا أيضا أن رد الجيش الإسرائيلي كان ناقصا وساهم في التصعيد؛ ليس بالصدفة تم توثيق عشرات حالات الجرائم القومية ضد الفلسطينيين في المنطقة في الفترة الأخيرة.

درة التاج كانت قرية حوارة التي تحولت إلى بؤرة رئيسة لأعمال شغب المستوطنين ضد الفلسطينيين، والعكس صحيح.

المسيرات الاستعراضية وتخريب الممتلكات من جهة، ورشق الحجارة من جهة أخرى، تحولت تقريبا إلى روتين.

التدهور هناك تسارع قبل شهر تقريبا في أعقاب توثيق تسفي سوخوت، من المستوطنين الذين أقاموا «أفيتار» ومقرب من رئيس مجلس شومرون يوسي دغان، وهو يزيل علم فلسطين الذي تم تعليقه في الشارع الذي يخترق حوارة.

يدور الحديث عن شارع رئيس يؤدي إلى نابلس ومستوطنات يتسهار وهار براخا، لذلك يسافر فيه المستوطنون والفلسطينيون يوميا. بأثر رجعي، هذا كان فقط بداية «معركة الإعلام.«

بعد ذلك تم توثيق مستوطنين آخرين، وحتى جنود، وهم يزيلون أعلام فلسطين التي تم تعليقها في الشارع.

فيلم آخر وجد صدى في الشبكات الاجتماعية الفلسطينية وثق مستوطنا وهو ينزل علم فلسطين في الوقت الذي فيه قام الجنود بتأمين المكان ومنع الفلسطينيين من الاقتراب، عندها أطلقوا قنبلة صوت نحو أحد الفلسطينيين.

حسب ادعاء الجيش، الفلسطيني قام برشق الحجارة. وفي فيلم آخر تم توثيق جنود وهم ينزلون أعلام فلسطين في منتصف الليل في الشارع نفسه.

"يوجد لنا حق في رفع أعلامنا، لا أحد منا يذهب إلى يتسهار وينزل أعلامهم. فلماذا يأتون إلينا؟"، قال محمد خلف، عضو مجلس حوارة.

"أيضا حسب اتفاقات أوسلو فإنه مسموح لنا الأعلام». وحسب قوله، الجيش يقوم بدور الدرع للمستوطنين في هذا الوضع. «في كل مكان توجد فيه أعلام يأتي المستوطنون ويقومون بإنزالها. وإذا قال لهم شخص أي شيء يأتي الجيش ويبعده. هم يدافعون عنهم".

دخول الجيش إلى المعركة على الأعلام كان قرار العقيد تسفايغ. في الجيش سيفسرون بأثر رجعي بأن وعاء الضغط بدأ ينزلق إلى مواجهات (مؤخرا زاد عدد التقارير عن رشق الحجارة من قبل الفلسطينيين على المستوطنين الذين سافروا في حوارة)، وهكذا فكروا في تهدئة المنطقة. فعليا، الغليان ازداد فقط. وساهم في ذلك أيضا حقيقة أن الجيش احتل خمسة مبانٍ في حوارة وقام بتعليق على إحدها، بصورة استفزازية، علم إسرائيل (تسفايغ سيشرح في ما بعد بأنه في الوقت الذي عرف فيه عن ذلك أمر بإنزال العلم).

أيضا قرار إغلاق شوارع تربط بين القرية وجاراتها بوساطة أكوام التراب لم يهدئ السكان. بل بالضبط عمل العكس، قال خلف. كل ذلك أدى إلى غضب شديد في أوساط الشباب، وقاموا بالاشتباك مع الجيش. فقط قبل أسبوعين تحولت تظاهرات الفلسطينيين إلى مواجهات مع قوات الجيش، وأصيب شخص بالنار الحية وتسعة أشخاص بالرصاص المطاطي، هذا ما أبلغ عنه الصليب الأحمر. لكن عضو المجلس، خلف، يعتقد أن أحداث الأسابيع الأخيرة سيكون لها تأثير حقيقي على المدى البعيد على الطريقة التي يرى فيها السكان علاقتهم مع الاسرائيليين.

"في السابق كان المستوطنون يدخلون إلى هنا ويشترون أغراضهم. كانت هناك كتابات بالعبرية على المحال»، قال. «الآن الناس قاموا بمحو الكتابات العبرية. أنت تأتي وتنزل لي العلم وفي الوقت نفسه تريد أن تشتري؟"

كوخ في يتسها

في قلب هذه العاصفة يوجد تسفايغ، الذي في هذه الفترة يحتفل بمرور سنتين على وجوده في منصب قائد لواء شومرون. يبدو أن اسمه معروف للجمهور أكثر من أسماء أسلافه، وليس بالضرورة في السياق الذي كان معنيا به. في خلفية تصاعد أعمال العنف في قطاعه، أصدر في الأشهر الأخيرة عددا من التصريحات التي احتلت العناوين، وأشارت للفلسطينيين في الضفة بأن الجيش اختار الطرف الذي سيقف إلى جانبه، أي المستوطنين.

التصريح الأول كان في شهر آذار. في حينه شارك في احتفال لإحياء ذكرى أبناء عائلة فوغل من مستوطنة إيتمار، بحضور عدد كبير من الشخصيات البارزة في أوساط المستوطنين. «لقد قلت لكم في المرة الأخيرة التي كنت فيها هنا كم هو النور الذي تنشره هذه المدرسة الدينية. لا أعتقد أن من يجلس هنا على الكراسي يفهم ذلك بنفسه»، قال وهو يرتدي الزي العسكري. «أنتم تخلقون الضوء، أنتم داخل النور. في كل مرة آتي إلى هنا أتقوى بأناس جيدين ينشرون حولهم النور. شعب إسرائيل بخصائصه الجيدة جداً.«

لقد مر شهر، ومرة أخرى تم توثيق تسفايغ. في هذه المرة عشية دخول قوات الجيش إلى نابلس من أجل ضمان أعمال الترميم في قبر يوسف (الذي تم إحراقه ولحق به تخريب بأيدي الفلسطينيين)، حيث أعطى التعليمات للجنود عبر الاتصال وقال: «في هذا المكان وعدت أرض إسرائيل لأبونا إبراهيم، عندما قيل: لنسلك أعطيت هذه البلاد». مرة أخرى عندما شارك في الشهر الماضي في لقاء في مستوطنة ألون موريه. «كثيرة هي المرات التي يقولون فيها في جميع المناسبات والأماكن إن الجيش والاستيطان يعملان معا»، قال تسفايغ للحضور الذي استقبله بالتصفيق. «أنا لا أتفق مع هذه المقولة. أنا أعتقد أن الجيش والاستيطان هما نفس الشيء. في اللحظة التي تقول فيها إن الجيش والاستيطان يعملان معاً فأنت تفرق بينهما.«

في هذه الواقعة طلب رئيس الأركان، أفيف كوخافي، توضيحات من قادة تسفايغ. والعميد آفي بلوت، قائد فرقة يهودا والسامرة، قام باستدعائه لمحادثة استيضاح. وقد انتهت هذه المحادثة بتقديم ملاحظة، ليس أكثر من ذلك.

وجدت جميع هذه التصريحات طريقها إلى الشبكات الاجتماعية ووسائل الإعلام الممأسسة، بصورة أحرجت رؤساء جهاز الأمن، وتسفايغ نفسه أيضا.

في محادثات خاصة عبر عن الندم على هذه الأقوال، بالتأكيد حول نشرها. هو لم يكن ينوي إرسال رسائل ليكون لها صدى، قال المقربون منه. ولكنّ أعضاء بارزين في اليمين استغلوا سذاجته من أجل ذلك. «الهفوات التي نشرت في وسائل الإعلام هي أحداث اهتم المستوطنون بنشرها. هو لم يعرف الآلة التي يعمل معها»، قال أحد الضباط الذي خدم مع تسفايغ في السنوات الأخيرة. «في محادثات إجريتها معه هو يعرف أنه أخطأ في بعض الحالات، ولم يكن ليكررها.«

ولكن عندما تحدث الأمور مرة تلو الأخرى فإنه تثور شكوك حول هذا التفسير. على الأقل تجاه الخارج يبدو أن هناك علاقة قوية بينه وبين نشطاء يمين بارزين في المستوطنات.

الحديث لا يدور فقط عن تصريحات. فهناك أيضا أفعال. في إطار منصبه، تسفايغ مخول باستضافة أبناء عائلته بين حين وآخر في فندق أو في كوخ ريفي في القطاع الذي يتولى المسؤولية عنه. يوجد لتسفايغ، كما

أكدت مصادر في الجيش، اختيار مهم: الكوخ الموجود في مستوطنة يتسهار، الذي هو بملكية مدير عام حزب «القوة اليهودية» السابق، تسفي سوخوت، نفس الشخص من أفيتار المعروف جيدا لجهاز الأمن. يوجد لتسفايغ، كما يقول المقربون منه، تفسير خاص به لاختيار هذا المكان: هذا جاء بنية أن يري لنشطاء اليمين المتطرف أنه لا يخاف من القدوم إلى يتسهار وحده أو مع أبناء عائلته. وذلك بعد أن حاول في الماضي مستوطنون من يتسهار و تل رونين منعه هو وضباط في الفرقة من دخول المستوطنة احتجاجا على سياسة الجيش الإسرائيلي.

معضلة الجنود

تسفايغ متزوج وهو أب لولدين. هو غير متدين ولا يعيش خلف الخط الأخضر. أصدقاؤه يقولون إنه لم يعمل في أي يوم في السياسة. هو ترعرع في حيفا وتعلم في المدرسة الواقعية والآن بيته يوجد في كيبوتس دفيرت القريب من الكريوت.

حياته العسكرية غير استثنائية. فقد تجند في 2001 في لواء المظليين وكان قائد مدرسة التدريب لدورية رئاسة هيئة الأركان وقائد كتيبة في المظليين وقائد وحدة مغلان.

فترة وجوده في مغلان، سودتها حادثة أصيب فيها أحد المقاتلين إصابة بالغة، عيلي حيوت، بعد أن طلب منه القفز في «جيب هامر» أثناء التدريب في الوحدة. وقد نتجت إعاقة عن هذه الحادثة. بعد انتهاء تحقيق داخلي أجراه تسفايغ تقرر معاقبة المستوى المتدني في الوحدة، لكن تم رفع المسؤولية عن القادة الكبار.

ولكن عندما استيقظ حيوت بعد أسبوعين على الحادثة، وقدم روايته ثار الشك بأن ضباطا كبارا لم يقولوا الحقيقة في التحقيق الذي أجراه تسفايغ. وهذا انتهى بأن رئيس الأركان، أفيف كوخافي، قام بتوبيخ تسفايغ وتأجيل ترقيته لسنة. هذه الترقية حصلت في 2020 عندما تم تعيينه قائدا للواء شومرون في قيادة المنطقة الوسطى. ومن ذلك الحين مرت سنتان، وفي كل يوم يمر يبدو أن مؤشر العنف والتوتر فقط يرتفع.

في نقاش مغلق جرى مؤخراً في فرقة يهودا والسامرة قال مصدر عسكري إن تسلسل الأحداث العنيفة من قبل المستوطنين ضد الفلسطينيين وقوات الأمن تحول إلى عنيف أكثر. تقريبا كل حادثة تتحول إلى مواجهة جسدية يشارك فيها عدد كبير من المستوطنين. هذه الأقوال يؤكد عليها أيضا ضابط في الاحتياط، أنهى مؤخرا بضعة أسابيع من العمل التنفيذي في المنطقة. «أنا أجد نفسي أقدم إحاطة للجنود قبل النشاطات، التي 75 في المئة منها مكرس لقضية اليهود في المنطقة، وعنف المستوطنين اليهود في المنطقة»، قال للصحيفة. «في الشهر الذي كنا فيه هناك فإن 30 في المئة من الأحداث التي تم إرسالنا إليها كانت عنف يهود ضد الفلسطينيين.«

هنا يطرح سؤال العلاقة بين ما يحدث على الأرض وأداء تسفايغ. أو مثلما وصف ذلك البعض: «روح القائد.« ضباط كبار خدموا ويخدمون في فرقة يهودا والسامرة قالوا للصحيفة إن قائد اللواء تسفايغ غير مقرب من رؤساء المستوطنين أو يحاول التقرب منهم.

إلى ذلك أضاف ضابط في الاحتياط إنه خلافا لما يظهر في الشبكات الاجتماعية، فإن تسفايغ أمر جميع الجنود بالعمل في كل حادثة يرون فيها يهودا وهم يهاجمون فلسطينيين.

لكن عندما يكون اليهود هم الذين يهاجمون فإنه على الأرض تكون هناك معضلات أمام الجنود غير مرتبطة بالأوامر. «أنت تأتي إلى حادثة رشق حجارة وفجأة تعرف أن اليهود يرشقون الحجارة على سيارات الفلسطينيين. في أحد الأحداث، هذا كان بقوة بحيث اضطررت إلى إطلاق النار في الهواء لإبعاد هؤلاء اليهود»، قال. «بشكل عام توجد لنا أيضا مصادقة على إطلاق الغاز المسيل للدموع عليهم. ولكن هذه مسألة غير سهلة.«

حسب قوله، كانت هناك أيضا حالات أصيب فيها جنود من عنف اليهود. «يجب هنا فعل شيء، واتخاذ قرارات في ما يتعلق بمعالجة هذه الظاهرة»، أضاف الضابط. «نحن غير جيدين في التعامل مع المستوطنين هنا. أيضا أعداد القوات التي تصل إلى المنطقة يجب أن تكون أفضل. قبل وصولنا قاموا بإعدادنا وتحدثوا معنا عن عنف اليهود. ولكن عندما وصلنا إلى المنطقة كنا قلقين من حجم الأحداث وقوتها». أحد الأمور التي فعلها تسفايغ في هذا الشأن، قال أحد معارفه، هو إقامة قوات مهمة خاصة، بالتعاون مع الشرطة والشاباك، لهذا الهدف.

القوة لم تبقَ على الورق، بل شاركت في اعتقال مستوطنين قاموا بالتنكيل بالفلسطينيين في حوارة، مستوطنون خططوا لإحراق سيارة في قرية مجاورة وأيضا جندي لم يكن في وظيفته قام بإنزال علم وتم ضبط سلاح معه، الذي حسب الشكوك سرقه من قاعدة. هذه النشاطات، يقولون في محيط تسفايغ، حولته إلى هدف لنشطاء اليمين المتطرف في المستوطنات.

ذات مرة، قال مقربوه، وضع مستوطنون تهديداً إنذاريا أمامه، إما أن ينزل الأعلام الفلسطينية في حوارة أو أن عشرات المستوطنين المسلحين سيذهبون إلى هناك. في هذه الحالة تسفايغ لم يفعل أي شيء باستثناء نقل التهديد إلى طواقم التحقيق (غير معروف عن أي تطور آخر في هذه الحالة).

"أنا أعرف المنطقة ووظيفة قائد اللواء في يهودا والسامرة"، قال ضابط كبير في قيادة المنطقة الوسطى. "هذا حساس جداً. ودائما يحاولون السير بين النقاط. تسفايغ خلافا لما قيل عنه في وسائل الإعلام كان هو قائد اللواء الذي عمل أكثر من غيره ضد الجريمة القومية المتطرفة... لقد بدأ في المرة الأولى بتنفيذ عمليات على

أساس استخباري من اجل اعتقال المستوطنين الذين يذهبون لتنفيذ عمليات تدفيع ثمن. لقد دفع عن ذلك ثمناً غير قليل، تعرض للتهديد والشتائم، وأكثر من مرة كان هذا بحضور أبناء عائلته.

الضابط نفسه لا يبرئ تسفايغ تماما من التهمة. "يحتمل أنه لم يعرف وضع حدود واضحة للمستوطنين"، قال. وضمن أمور أخرى تطرق إلى خطاب قبر يوسف. «هناك أشخاص قالوا له بشكل واضح جدا إنه بالإجمال يدخل مع الأشخاص الذين سيقومون بالترميم من أجل ترتيب منشأة القبر. وقد حول هذا وكأنه يذهب لاحتلال جبل الشيخ. حسب رأيي، لم يكن هو الذي كتب الخطاب. شخص آخر قال له أن يقول ذلك وقد تحمس دون أن يفهم ما هو معنى الأقوال التي يقولها. أنا اعرف أنه نادم على هذه الحادثة التي تم تضخيمها

* * *

القناة 12: بداية أسبوع مصيري: هكذا تبدو معركة احتواء الأضرار للتحالف في ظل الأزمة السياسية

فترة صعبة يمر بها الائتلاف الذي يواجه نواب الكنيست المتمردين من راعام وميرتس، فخلافات ونبرة حادة تعصف بالجميع، فقد سقطت لبنة أخرى عندما أبلغ عضو الكنيست "نير أورباخ" بينت في اجتماعهم أن هناك نافذة قصيرة متبقية لحل المشاكل، لكن بخلاف ذلك فإنه سيدعم تشكيل حكومة برئاسة نتنياهو أو حل الكنيست.

حقل ألغام آخر في دائرة الضوء هو قانون لوائح الضفة الغربية "تمديد سريان قوانين طوارئ العدو بالضفة الغربية" الذي تم إسقاطه الأسبوع الماضي في الجلسة الكاملة ومن المتوقع أن يتم رفض التصويت عليه خلال أسبوع.

قرار أورباخ

بعد أيام قليلة من لقاء رئيس الوزراء نفتالي بينت مع عضو الكنيست أورباخ في محاولة للحفاظ على الاستقرار الهش للتحالف، من المتوقع عقد اجتماع آخر بينهما اليوم الأحد، وكان الاستنتاج بينهما أن بينت يجب أن يقدم لأورباخ أفقاً سياسياً في مواجهة الأزمات في الائتلاف، لكن يبدو أن هذا الاتجاه لا يساعد في هذه الأثناء.

وقال مسؤولون كبار في الليكود الليلة الماضية إن" :**أورباخ قطع الاتصال بنا، ويبدو أنه يلعب معنا، صبرنا يقترب من نهايته، فهو في طريقه ليصبح أييليت شاكيد 2، التي لن يو افق عليها أحد في الليكود."**

كما نشرت القناة ال12 العبرية أن هناك تقديرات متزايدة بأن أورباخ قد توصل إلى قرار وليس من المتوقع أن يواصل دعم التحالف بشكله الحالي، فقد أخبر أورباخ بينيت أنه إذا لم يتم حل مشاكل الائتلاف في غضون أيام قليلة، فسوف يتخلى عن الائتلاف ويؤيد حل الكنيست.

في حين يخبر أورباخ رفاقه أن صبره ينفد، كان لدى بينيت سبب وجيه لإقناعه بعدم الاستقالة، إذا نجت الحكومة حتى 21 يونيو، فسيتم تأجيل الانتخابات إلى ما بعد الأعياد اليهودية، إضافة إلى ذلك يريد بينيت الترشح لرئاسة الوزراء على الأقل حتى 11 شباط/ فبراير حتى لا يخدم أقل من إيهود باراك.

أزمة البيض والعسل

أزمة أخرى تدور على أبواب الائتلاف حيث حذر عدد من أعضاء الكنيست (شفاع، شوستر، بن باراك وجولان) نيابة عن كتلهم البرلمانية من أنهم لن يتمكنوا من دعم الأوامر المتعلقة بالعسل والبيض التي سيتم وضعها للتصويت هذا الأسبوع، فمنذ أسابيع حذروا من أنهم لن يكونوا قادرين على تقديم الدعم بدون أن يتوصل فورير (وزير الزراعة) وليبرمان (وزير المالية) إلى تفاهم معهم، لكن هذا لم يحدث حتى الآن.

من المتوقع أن تبدأ ميرتس عقوبات ضد عضو الكنيست غيداء ريناوي الزعبي هذا الأسبوع، بعد تصويتها الأسبوع الماضي ضد قوانين "الضفة الغربية" وأوضحت أنها لا تنوي الاستقالة من الكنيست، وفي الوقت نفسه، تفكر ميرتس أيضاً في إقالتها، على أمل أن تؤدي هذه الخطوة إلى استقالتها قريباً.

فيما تمت مقابلة عضو الكنيست ريناوي الزعبي الليلة الماضية لبرنامج "لقاء مع الصحافة" وقالت" :**أنا لا أقوم بدورإنقاذ اليسار من نتنياهو."**

وقالت" :قابلت لابيد وكان طلبي الوحيد أنني لا أؤيد قوانين صعبة على الفلسطينيين مضيفة لقد عدت إلى التحالف وكنت في وضع صعب بالنسبة للجمهور العربي الذين لم يرغبوا في عودتي."

معركة "قوانين الضفة الغربية"

في ظل الفخ السياسي هناك فكرة بتأجيل التصويت على "قوانين الضفة الغربية" لمدة أسبوع من الإثنين إلى الإثنين المقبل، فرغم المحاولة الفاشلة، يمكن للائتلاف أن يحاول تمرير اللوائح مرة أخرى، إذا طرحها للتصويت في القراءة الأولى، وعمل عليها بسرعة في اللجان، وعاد إلى الجلسة المكتملة قبل انتهاء صلاحيتها، "وستنتهي الصلاحيات قبل نهاية يونيو الجاري."

والغرض من القانون هو التعامل مع الوضع الاستثنائي، حيث تسيطر "إسرائيل" على الأراضي التي لا تطبق فيها قوانينها رسمياً، وبالتالي توجد في الواقع أنظمة قانونية منفصلة في الضفة الغربية وفي "إسرائيل."

في البداية تم تحديده كأنظمة طوارئ صادرة عن الحكومة وتم إصدار القانون لتمديدها، والذي تم تمديده منذ ذلك الحين لفترات بدأت بعام واحد في كل مرة ووصلت إلى خمس أعوام في كل تمديد.

مع نفاد الساعة الرملية للتحالف، قالوا في راعام أيضاً إلى أنه إذا كان هناك المزيد من الوقت، فربما يجدون طريقة للتصرف أمام عضو الكنيست مازن غنايم.

وقال عضو الكنيست منصور عباس، في مقابلة مع برنامج "لقاء مع الصحافة" الليلة الماضية" :**إذا لم تتحدد الصفوف، فسنذهب إلى صناديق الاقتراع."** وأشار إلى الاتصالات القائمة مع الليكود" :**أجرينا محادثات عدة مرات، كنت مع كاتس في وزارة الخارجية**"؛ وأضاف بأن "يسرائيل كاتس يحاول إنكار أننا نتفاوض منذ أشهر."

* * *